تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، هل نجحت في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات؟
- دراسة تحليلية خلال الفترة (2014-2024) -

Has Foreign Trade Liberalization Succeeded in Promoting Non-Hydrocarbon Exports in Algeria? - An Analytical Study (2024–2014) -

سمية شرفاوي [1*]

[1] جامعة غرداية (الجزائر) (Soumia.cherfaoui@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2026/04/02؛ **تاريخ القبول**: 2026/05/02؛ **تاريخ النشر**: 2026/06/01

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة2024–2014 ، من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بيانات رسمية .أظهرت النتائج أن الصادرات خارج المحروقات بقيت ضعيفة حيث لم تتجاوز 7% من إجمالي الصادرات رغم الإصلاحات المعتمدة، كما ظل الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات .كما بينت الدراسة أن تحسن التجارة الخارجية بعد 2021 كانظرفي ًا ومرتبطًا بارتفاع أسعار الطاقة .وتخلص الدراسة إلى أن تحرير التجارة الخارجية لم يحققتحولا ًهيكلي ًا في الصادرات، مما يستدعي دعم هذه السياسة بإصلاحات إنتاجية وصناعية لتعزيز التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاح: تحرير التجارة الخارجية؛ صادرات خارج المحروقات؛ تنويع اقتصادي؛ جزائر؛ تجارة دولية.

تصنيف JEL : F13؛ F14 ؛ O24 ؛O55

Abstract: This study aims to analyze the impact of trade liberalization on the promotion of non-hydrocarbon exports in Algeria during the period 2014–2024 using a descriptive analytical approach based on official data. The results show that non-hydrocarbon exports remain weak, not exceeding 7% of total exports despite reforms. The improvement in trade after 2021 was mainly driven by rising energy prices. The study concludes that trade liberalization has not achieved structural transformation in exports, highlighting the need for industrial and productive reforms.

Keywords: Trade liberalization; Non-hydrocarbon exports; Economic diversification; Algeria; International trade.**Jel Classification Codes :** F13 ; F14 ; O24 ; O55

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات متسارعة في ظل تعاظم العولمة وتوسع الانفتاح التجاري، مما جعله أحد أبرز الآليات المعتمدة لتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.ويُعد الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصادات الريعية التي تسعى إلى تبني هذا التوجه، خاصة في ظل اعتماده الكبير على صادرات المحروقات التي تمثل النسبة الأكبر من الإيرادات الخارجية.

وقد كشفت الأزمات الاقتصادية، لاسيما انهيار أسعار النفط سنة 2014 وتداعيات جائحة كوفيد-19 سنة 2020، عن هشاشة هذا النموذج، مما دفع إلى تكثيف الجهود نحو ترقية الصادرات خارج المحروقات.وفي هذا السياق، سجلت هذه الأخيرة تحسناً نسبياً، حيث بلغت حوالي 5.97 مليار دولار سنة 2022، قبل أن تتراجع إلى نحو 5.05 مليار دولار سنة 2023، كما عرفت سنة 2024انخفاضاً في إجمالي الصادرات بنسبة تقارب 11.6% نتيجة تراجع الأسعار العالمية.

ورغم هذه الجهود، لا تزال مساهمة الصادرات خارج المحروقات محدودة مقارنة بالإمكانات المتاحة، وهو ما يعكس استمرار مجموعة من الاختلالات الهيكلية المرتبطة بضعف التنويع الاقتصادي ومحدودية القدرة التنافسية. وبذلك، يظل أثر الانفتاح التجاري على أداء هذه الصادرات غير واضح بشكل كاف ، خاصة في ظل التذبذب المسجل في نتائجها خلال السنوات الأخيرة.

I- 1.إشكالية الدراسة

وانطلاقاً من ذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة هذه العلاقة بشكل أعمق، مما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت سياسة تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2014-2024)؟

فرضيات الدراسة

للإجابة عن هذه الإشكالية، تم صياغة الفرضيات التالية:

يؤثر تحرير التجارة الخارجيةإيجابياً على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

- يظل تأثير تحرير التجارة الخارجيةمحدوداً بسبب القيود الهيكلية المرتبطة بضعف القاعدة الإنتاجية.

-لا يؤدي تحرير التجارة الخارجية بمفرده إلى تحقيق تنويع اقتصادي دون دعم بسياسات صناعية فعالة.

I-2.أهمية الدراسة

.تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج إشكالية راهنة تتعلق بمدى فعالية سياسة تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، في ظل استمرار التبعية لقطاع المحروقات .كما تبرز أهميتها في تقديم تحليل يتجاوز الطرح الوصفي ا، من خلال الاعتماد على مؤشرات كمية تسمح بتقييم الأداء التصديري بصورة أدق .وتساهم الدراسة كذلك في إثراء الأدبيات المتعلقة بالاقتصادات الريعية، عبر إبراز حدود الانفتاح التجاري في غياب قاعدة إنتاجية قوية، مما يجعلهمرجعاً يمكن الاستفادة منه في توجيه السياسات الاقتصادية وتعزيز مسار التنويع الاقتصادي.

I- 3. المنهجية والأدوات

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الموضوع الذي يهدف إلى تحليل واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ودراسة علاقتها بتحرير التجارة خلال الفترة 2014-2024.

وقد تم اختيار الاقتصاد الجزائري كعينة للدراسة نظراً لخصوصيته كاقتصاد ريعي يسعى إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تطوير الصادرات خارج المحروقات.

تعتمد الدراسةعلى متغيرين أساسيين، يتمثل الأول في تحرير التجارة الخارجية كمؤشر يعكس درجة الانفتاح التجاري، بينما يتمثل المتغير الثاني في الصادرات خارج المحروقات كمؤشر على التنويع الاقتصادي. وقد تم قياس هذه المتغيرات بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية، خاصة قيمة الصادرات ونسبتها من إجمالي الصادرات.

تم جمع البيانات من مصادر ثانوية تشمل تقارير رسمية (الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة التجارة، تقارير دولية) إضافة إلى الدراسات السابقة.

أما فيما يخص أدوات التحليل، فقد تم الاعتماد على التحليل الوصفي لعرض تطور الصادرات

I- 4. الدراسات السابقة

-دراسة (بن رابح نوال وجوبة خيرة ،2019)أثر تحرير التجارة الخارجية على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، حيث هدفت إلى تحليل دور سياسات الانفتاح التجاري في دعم الأداء التصديري، مع إبراز أهم الآليات والإجراءات المعتمدة لتعزيز الصادرات غير النفطية. كما ركزت الدراسة على تقييم واقع السياسة التجارية الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نجاح تحرير التجارة الخارجية يظل مرتبطًا بمدى جاهزية المؤسسات الاقتصادية وقدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، كما بينت أن الصادرات خارج المحروقات بقيت محدودة رغم الإجراءات المتخذة، وهو ما يعكس وجود اختلالات هيكلية تعيق تحقيق تنويع تصديري فعلي

.- دراسة باريك مراد (2014) تناولت العلاقة بين التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، حيث هدفت إلى تحليل أثر سياسات الانفتاح التجاري على التوازنات الاقتصادية الكلية، خاصة من خلال تأثيرهاعلى سعر الصرف الحقيقي باعتباره مؤشر ً ا على القدرة التنافسية للاقتصاد. وأبرزت الدراسة أنالتحرير التجاري قد يؤدي إلى اختلالات في سعر الصرف الحقيقي في حال غياب سياسات اقتصادية مرافقة، مما يؤثر سلب ً ا على القدرة التنافسية للصادرات.

-دراسة Cadot, Carrère & Strauss-Kahn (2013)دراسة بعنوان *"Trade Diversification, Income, and Growth"*منشورة في *Journal of Economic Surveys*، حيث قاموا بتحليل العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات دولية.وأظهرت النتائج أن تنويع الصادرات يرتبط ارتباطًا وثيق ً ا بتطور الهيكل الإنتاجي، وأن الدول التي تعتمد على صادرات أولية تجد صعوبة في تحقيق تنويع حقيقي رغم تحرير التجارة.

-دراسة Rodrik (2008)دراسة بعنوان *"Normalizing Industrial Policy"*، نُشرت ضمن أوراق البنك الدولي، حيث تناول العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصاديوخلصت الدراسة إلى أن تحرير التجارة لا يؤدي تلقائي ً ا إلى تنويع الصادرات، خاصة في الاقتصادات النامية، ما لم يُدعم بسياسات صناعية نشطة تستهدف تطوير القدرات الإنتاجية. كما أكد أن الاعتماد على آليات السوق وحدها قد يؤدي إلى تكريس التخصص في القطاعات التقليدية ذات القيمة المضافة المنخفضة.

II- الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية وترقية الصادرات

II.1. مفهوم التجارة الخارجية

تُعد التجارة الخارجية من القضايا المحورية في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث انتقلت من كونها في الماضي أحد أسباب النزاعات بين الدول إلى كونها في الوقت الحاضر أداة أساسية لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بينها. كما تساهم في تمكين الدول من توسيع نطاق استهلاكها بما يتجاوز مواردها المحلية، إضافة إلى فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وتعزيز قدراتها التنافسية

أولاً : تعريف التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية بأنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين دولة وأخرى، وتشمل السلع المادية والخدمات، بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة عبر الحدود الدولكيما تُعرف أيض ً ا بأنها مجموع المعاملات الاقتصادية الدولية التي تأخذ صور ً ا متعددة، منها انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال بين وحدات سياسية مختلفة، سواء بين أفراد أو مؤسسات أو حكومات.

وبناء ً على ذلك، يمكن اعتبار التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة ما يتعلق بحركة السلع والخدمات ورؤوس الأمو ال، إلى جانب السياسات التي تنتهجها الدول للتأثير في هذه التدفقات

ثانياً : تعريف تحرير التجارة الخارجية

يُعد تحرير التجارة الخارجية من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية، حيث يهدف إلى إزالة القيود التي تعيق انسياب السلع والخدمات بين الدول، وتعزيز حرية المبادلات التجارية على المستوى الدولي)

وفي هذا السياق، سعت الجزائر، شأنها شأن العديد من الدول، إلى تبني سياسات تحرير التجارة منذ بداية الألفية الجديدة، من خلال توقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي والانخراط في مسار الاقتصاد الحر، إضافة إلى تنفيذ برامج إصلاحية تهدف إلى تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتعزيز الانفتاح الاقتصادي

وقد تعددت تعريفات تحرير التجارة الخارجية في الأدبيات الاقتصادية، ومن أبرزها:

- يُعرف بأنه مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تقليل تدخل الدولة في النشاط التجاري الخارجي، من خلال تحقيق الحياد بين الصادرات والواردات، والتخلي التدريجي عن القيود المفروضة على التجارة وأسعار الصرف؛
- كما يُعرف بأنه مجموعة من التدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية، سواء كانت كمية أو نوعية، بما يساهم في تسهيل تدفق التجارة الدو لية وتحقيق أهداف اقتصادية محددة؛
- أما وفق ً ا للمؤسسات الدولية، فإن تحرير التجارة الخارجية يشمل التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وتخفيض الرسوم الجمركية، وتحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية، بما يضمن توحيد النظام التجاري وتعزيز كفاءته.

II-2. مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

أولاً : تعريف السياسة التجارية

تُعد السياسة التجارية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدول لتنظيم علاقاتها الاقتصادية الدولية، حيث تختلف طبيعتها باختلاف النظام الاقتصادي ودرجة تطور الدولة، وذلكتبعاً للأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها من خلال تدخلها في التجارة الخارجية.

وقد عرّفها عدد من الباحثين على أنها مجموعة الوسائل والإجراءات التي تعتمدها الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة، حيث تعكس هذه السياسة توجه الدولة بين خيارين رئيسيين هما الحرية التجارية أو الحماية، ويتم تجسيدها من خلال سن التشريعات واتخاذ القرارات التي تنظم المبادلات التجارية (جاسم، 2006، ص125).

كماتُعرف السياسة التجارية بأنها مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتدخل في التجارة الخارجية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بهدف التأثير على العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين داخل الدولة ونظرائهم في الخارج (شهاب، 1996، ص113).

وفي تعريف آخر، تُعتبر السياسة التجارية كل الإجراءات التي تهدف إلى التحكم في قرارات الأفراد والمؤسسات فيما يتعلق بعمليات الاستيراد والتصدير، وذلك بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة (عوض الله، 1999، ص105).

وبناءً على ما سبق،يمكن القول إن السياسة التجارية تمثل مجموعة القوانين والإجراءات التي تضعها الدولة لتنظيم قطاع التجارة الخارجية، بما يضمن تحقيق أهدافها الاقتصادية والاستراتيجية.

ثانياً : أهداف السياسة التجارية

تسعى السياسة التجارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد وظروف كل دولة، حيث تشمل أهدافاً اقتصادية وسياسية واجتماعية، ومن أبرزها:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تنظيم حركة الصادرات والواردات .
- حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة، خاصة في حالات الإغراق .
- تشجيع الاستثمار والإنتاج من أجل التصدير بما يساهم في زيادة فرص العمل وتحسين مستويات التشغيل .
- حماية الصناعات الناشئة والاستراتيجية لضمان تطورها وقدرتها على المنافسة مستقبلاً .
- التكيف مع التقلبات الاقتصادية العالمية من خلال تبني سياسات مرنة تستجيب للمتغيرات الدولية .
- تحقيق أهداف اجتماعية كحماية الصحة العامة والحد من استيراد السلع الضارة (عبد السلام، ص77) .

II -3.استراتيجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات

تُعدترقية الصادرات خارج المحروقات من أهم التوجهات الاقتصادية الحديثة التي تسعى من خلالها الدول إلى تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية. ولتحقيق ذلك، تعتمد الدول على مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى دعم المؤسسات المصدرة وتحسين تنافسية المنتجات الوطنية. غير أن فعالية هذه الاستراتيجيات تبقى مرتبطة بمدى قدرتها على مواجهة التحديات التي تعيق تطور الصادرات في الأسواق الدولية.

1 – الإطار المؤسساتي: ترتكز استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات على ضرورة إنشاء إطار مؤسساتي فعال يهدف إلى دعم العملية التصديرية وتسهيلها، من خلال توفير المعلومات التجارية، وتنظيم المعارض الدولية، والترويج للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، إضافة إلى مرافقة المؤسسات المصدرة في مختلف مراحل التصدير.(**Benharoun, 2013**)

2– إصلاح القطاع المصرفييُعد إصلاح القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية لدعم الصادرات، حيث تعتمد الدولة على أدوات السياسة النقدية لتحفيز النشاطالتصديري، من خلال توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصناعية، وضمان تقديم خدمات مصرفية متكاملة تسهّل عمليات التصدير وتقلل من تكاليفها.(**Bo**udraa, 2016)

3– تأمين وضمان الصادرات: تم تعزيز نظام تأمين وضمان الصادرات في الجزائر بإنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (**CAGEX**)، والتي تتولى تغطية المخاطر التجارية وغير التجارية، بما في ذلك مخاطر عدم الدفع والكوارث الطبيعية، إضافة إلى دعم المؤسسات في استكشاف الأسواق الدولية والمشاركة في المعارض

4– تمويل الصادرات: تتجسد آليات تمويل الصادرات في عدة أدوات، من بينها:

- تقديم القروض للمؤسسات المصدرة لتمويل عمليات الإنتاج والتصدير
- إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات (**FSPE**) لدعم المشاركة في المعارض الدولية
- توفير المعلومات التجارية عبر هيئات متخصصة

- إنشاء مستودعات التصدير وتسهيل الإجراءات الجمركية
- تطوير التمثيل التجاري بالخارج للترويج للمنتجات الوطنية

وتهدف هذه الآليات إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية ودعم اندماجها في الأسواق الدولية.(Delaile, 2014)

5- سياسة سعر الصرف: تُعد سياسة سعر الصرف من الأدوات المهمة في دعم الصادرات، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، من خلال جعلها أقل تكلفة بالنسبة للمستوردين الأجانب، وهو ما يساهم في زيادة الطلب الخارجي على الصادرات.(Krugman & Obstfeld, 2009)

II – 4. العقبات التي تواجه ترقية الصادرات

تواجه عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات جملة من التحديات التي تحد من فعاليتها، والتي يمكن تصنيفها إلى عدة مستويات مترابطة:

أولا: المشاكل على المستوى الجزئي:

– تطبيق عشوائي غير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة.

– عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.

– عدم توافر نظام معلومات يضمن كافة البيانات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.

– غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة، الذي قضى على كل فرص الابداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الاقتصادي.

– هياكل تنظيمية لا تستجيب للمتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال، ما أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية.

– كل هذه التراكمات السلبية أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق، بتدني جودة منتجاتها، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر تدريجيا، وفي المقابل نقص كمية الصادرات لجزائرية.

ثانيا: المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي: وتتمثل في:

–غياب الاستراتيجية المحددة لمعالم التصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي.

–غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

–سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.

–تشهد أسعار المنتجات الجزائرية ارتفاعا كبيرا مما يحد من القدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية وهذا بدوره يرجع إلى تضخيم التكاليف والنسبة الضعيفة للتكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية.

ثالثا: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

– التشابه والتداخل في المهام الموكلة لهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة.

– غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية. بما يخدم الصادرات غير النفطية، فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهتمة بالتصدير لاستغلا الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على مستوى الخارجية.

– وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين، سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

– سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات غير النفطية.

– ارتفاع تكاليف النقل الدولي، وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير، لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية، وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.

– عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي، وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسة ،بحيث أصبح الحصول على المعلومات من الأسواق الخارجية، من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري لنقص خبرته بالدراسة التسويقية.

رابعا: المشكلات الخارجية

يواجه المصدرون مجموعة من المشكلات التي تعيق نمو الصادرات وتنبع من عوامل خارجية، وفي بعض الأحيان تكون هذه المشكلات أخطر من المشكلات الداخلية لما تؤدي إليه من تقليل فرص نفاذ المصدرين إلى أسواق هذه الدول، ومن بين تلك المشكلات ما يلي:

– معايير الجودة التي تطبقها الدول الأجنبية وخاصة الدول المتقدمة على الصادرات، حيث يتم فرض شروط فنية على الصادرات من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة بالإضافة اشتراط العديد من الدول لشهادات تفيد بإجراء اختبارات معينة على السلع المستوردة من الخارج لا تطلب من المنتجين المحليين.

– الرسوم الإضافية التي تفرضها الدول المستوردة على المصدرين، بالإضافة إلى المصروفات الناتجة عن الفساد وعدم الشفافية في الدول المستوردة.

– الدعم الذي تقدمه الدول الأجنبية لمنتجيها المحليين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة/ مما يؤدي إلى انخفاض تنافسية الصادرة إلى هذه الدول.

III– النتائج ومناقشتها :

في ظل التوجه العالمي نحو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، تسعى الدول إلى تبني سياسات اقتصادية من شأنها تعزيز الأداء الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة ويُعد تنويع الصادرات من أهم هذه السياسات، خاصة في الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على مورد واحد. وفي هذا السياق، برزت الصادرات خارج المحروقات كخيار استراتيجي في الجزائر، يهدف إلى تقليل التبعية لقطاع الطاقة ومواجهة التقلبات التي تعرفها الأسواق الدولية، لا سيما منذ أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986.

وانطلاقًا من أهمية الانفتاح التجاري كأداة لتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي، يهدف هذا القسم إلى تحليل دوره في دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة 2014-2024. من خلال ثلاث زوايا تحليلية متكاملة، تتمثل في دراسة ولا واقع التجارة الخارجية في الجزائر واستعراض واقع قطاع التصدير، ثم تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري وأداء الصادرات، بما يسمح بفهم أعمق لديناميكية هذا القطاع في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

III–1– واقع التجارة الخارجية في الجزائر

سعت الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ بداية تبنيها لسياسات الانفتاح التجاري في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال إدخال مجموعة من الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية. وقد شملت هذه الإصلاحات إعادة هيكلة الاقتصاد عبر الخوصصة، إلى جانب إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز قدرتها التنافسية. كما عملت الدولة على دعم تموقع المؤسسات الوطنية في الأسواق الدولية من خلال سن جملة من القوانين والتشريعات التي تمنح امتيازات مالية وضريبية لفائدة المؤسسات المصدرة، بما يساهم في تحفيز النشاط التصديري خارج قطاع المحروقات.

كما يُعد تحليل التجارة الخارجية من المؤشرات الأساسية لفهم مدى اندماج الاقتصاد في الأسواق الدولية، كما يعكس توازن المبادلات الخارجية من خلال مؤشرات الواردات والصادرات والميزان التجاري. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الجدول إلى إبراز تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2014–2024)، خاصة في ظل تقلبات أسعار المحروقات والأزمات الاقتصادية العالمية.

وفي هذا السياق، سيتم الوقوف على تحليل واقع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفنرة 2014-2024 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: واقع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2014–2024 الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الواردات	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	41.93	34.39	37.30	41.80	43.10	41.50
الصادرات	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	35.82	23.80	34.50	58.70	52.00	46.00
التجاري الميزان	4.30	-13.72	-17.06	-10.86	-5.02	-6.11	-10.60	-2.80	16.90	8.90	4.50
% التغطية معدل	107	73	64	76	89	85	69	92	140	120	111

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: احصائيات التجارة الخارجية 2025

تُظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن الواردات عرفت اتجاهًا تنازليًا واضحًا، حيث انخفضت من 58.58 مليار دولار سنة 2014 إلى 34.39 مليار دولار سنة 2020 قبل أن تعاود الارتفاع تدريجيًا لتبلغ 41.50 مليار دولار سنة 2024.

أما الصادرات، فقد سجلت تراجعًا حادًا من 62.88 مليار دولار سنة 2014 إلى 23.80 مليار دولار سنة 2020 ثم عرفت انتعاشًا ملحوظًا سنة 2022 (58.70 مليار دولار) قبل أن تنخفض مجددًا إلى 46.00 مليار دولار سنة 2024.

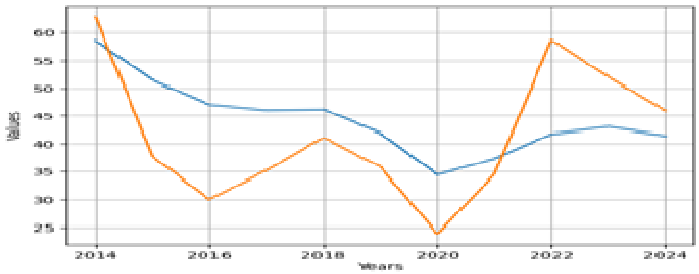
كما يعكس الميزان التجاري حالة من العجز خلال الفترة (2015–2021)، حيث بلغ أدنى مستوى له سنة 2016 (-17.06 مليار دولار) قبل أن يتحول إلى فائض ابتداءً من سنة 2022 (16.90 مليار دولار).

في حين سجل معدل التغطية تراجعًا من 107% سنة 2014 إلى 64% سنة 2016 ثم تحسن تدريجيًا ليصل إلى 140% سنة 2022، قبل أن يستقر عند 111% سنة 2024.

يرتبط هذا التطور بشكل رئيسي بتقلب أسعار النفط، حيث أدى انهيارها بعد 2014 إلى تراجع الصادرات وبالتالي عجز الميزان التجاري. كما ساهمت جائحة كوفيد-19 في تعميق هذا التراجع سنة 2020.

أما التحسن المسجل بعد 2021 فيعود إلى ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، مما أدى إلى تحسن مؤشرات التجارة الخارجية، دون أن يعكس ذلك بالضرورة تنويعًا حقيقيًا في الاقتصاد.

الشكل رقم 01: نطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2014–2024



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

III-2-تطور الصادرات الجزائرية حلال الفترة 2014–2024

تمثل الصادرات أحد أهم مكونات التجارة الخارجية، ويُعد تحليل هيكلها ضروريًا لفهم مدى تنوع الاقتصاد الوطني. ويهدف هذا الجدول إلى دراسة تطور الصادرات حسب مكوناتها (محروقات وغير محروقات).

الجدول رقم 02: تطور الصادرات الجزائرية حلال الفترة 2014–2024 لوحدة: مليار دولار امريكي

السنة	صادرات المحروقات (مليار $)	الصادرات خارج المحروقات (مليار $)	إجمالي الصادرات (مليار $)	نسبة الصادرات خارج المحروقات (%)
2014	58.36	2.81	61.17	4.59
2015	33.08	2.05	35.14	5.83
2016	27.91	1.78	29.69	6
2017	33.2	1.93	35.13	5.49
2018	38.95	2.83	41.78	6.77
2019	32.93	2.07	34.99	5.92
2020	20.02	1.91	21.93	8.71
2021	32.5	2	34.5	5.8
2022	56	2.7	58.7	4.6
2023	50.5	3.2	53.7	5.96
2024	44.5	3.5	48	7.29

المصدر: البنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس (2025).

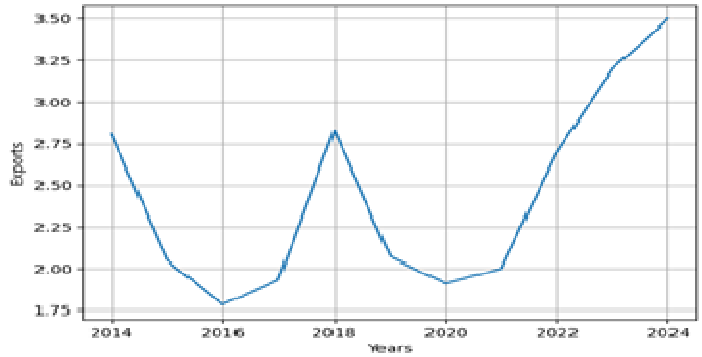
يبين الجدول رقم (02) أن هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2014–2024) ظل خاضعًا لهيمنة قطاع المحروقات، في مقابل ضعف مستمر للصادرات خارج هذا القطاع، سواء من حيث القيمة المطلقة أو الوزن النسبي. فعلى الرغم من تسجيل هذه الصادرات تحسنًا طفيفًا، حيث انتقلت من 2.81 مليار دولار سنة 2014 إلى 3.5 مليار دولار سنة 2024، إلا أن نسبتها إلى إجمالي الصادرات لم تتجاوز في المتوسط 6%، وهو ما يعكس محدودية أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية في تحقيق تنويع تصديري فعلي.

كما تكشف قراءة النسب عن مفارقات مهمة، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2020 (8.71%) نتيجة تراجع إجمالي الصادرات بفعل صدمة أسعار النفط وجائحة كوفيد-19، وليس بسبب تحسن فعلي في الصادرات غير النفطية. في المقابل، انخفضت هذه النسبة سنة 2022 إلى

4.60% رغم ارتفاع قيمتها المطلقة، بسبب الانتعاش القوي لصادرات المحروقات، مما يؤكد هشاشة موقع الصادرات خارج المحروقات داخل الهيكل التصديري.

وتعكس هذه النتائج وجود اختلالات هيكلية عميقة، تتمثل في ضعف القاعدة الإنتاجية، محدودية القيمة المضافة، وضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وهو ما يجعل أثر تحرير التجارة الخارجية محدوداً، في ظل غياب سياسات صناعية داعمة قادرة على تحويل الانفتاح التجاري إلى مكاسب تصديرية حقيقية.

الشكل رقم 02: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2024



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 02

III-3- الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات

يسمح تحليل الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات بتحديد طبيعة المنتجات المصدرة ومدى تنوعها، وهو مؤشر مهم على القدرة التنافسية للاقتصاد.

الجدول رقم 03: الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
غذائية مواد	323	239	327	349	373	408	437	440	450	480	520
الأولية المواد	110	105	84	73	92	96	71	85	95	90	80
مصنعة نصف مواد	2350	1685	1299	1410	2242	1445	1287	2000	2800	2400	2600
فلاحية تجهيزات	2	0	0	0	0	0	0	1	3	4	5
صناعية تجهيزات	15	17	53	78	90	83	77	95	105	110	120
استهلاكية سلع	10	11	18	20	33	36	37	38	40	42	45
المحروقات خارج الصادرات مجموع	2810	2057	1781	1930	2830	2068	1909	2659	3493	3126	3370

المصدر: النشرة الإحصائية الصادرة عن بنك الجزائر 2025

يبين الجدول رقم (03) أن هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر يتسم بتركيز واضح في المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة، حيث تهيمن المواد نصف المصنعة على التركيبة السلعية، إذ بلغت قيمتها حوالي 2800مليون دولار سنة 2022، وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ 2350مليون دولار سنة 2014 .ويعكس هذا الارتفاع اعتماد الصادرات غير النفطية على منتجات تحويلية بسيطة مرتبطة بالموارد الطبيعية، دون انتقال فعلي نحو التصنيع المتقدم.

كما سجلت المواد الغذائية تطوراً تدريجياً، حيث ارتفعت من حوالي 323مليون دولار سنة 2014 إلى 520مليون دولار سنة 2024، وهو ما يعكس تحسناً نسبياً في بعض الأنشطةالفلاحية، غير أن وزنها يبقى محدوداً مقارنة بحجم الإمكانات المتاحة، كما أنها لا تزال تتركز في منتجات أولية أو قليلة التحويل.

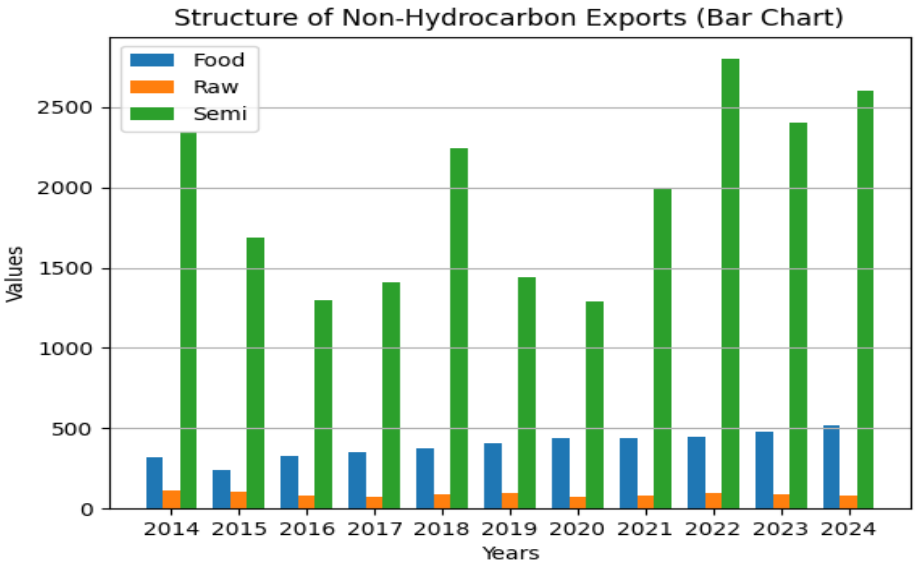
في المقابلتظهر الصادرات الصناعية ضعفاً واضحاً، حيث لم تتجاوز قيمة التجهيزات الصناعية 120مليون دولار سنة 2024بعد أن كانت في حدود 15مليون دولار فقط سنة 2014، كما ظلت تجهيزات الفلاحة شبه منعدمة طوال الفترة، إذ لم تتجاوز 5ملايين دولار في أحسن الحالات. وتعكس هذه الأرقام غياب قاعدة صناعية تصديرية حقيقية، قادرة على إنتاج سلع ذات محتوى تكنولوجي مرتفع.

أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فقدعرفت تطوراً محدوداً من 10ملايين دولار سنة 2014 إلى حوالي 45مليون دولار سنة 2024، وهو ما يبقى ضعيفاً للغاية مقارنة بإجمالي الصادرات خارج المحروقات التي بلغت حوالي 3370مليون دولار سنة 2024.

وتشير هذه المعطيات إلى أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لا تزال تعكس بنية إنتاجية تقليدية، تعتمد أساسًا على المنتجات نصف المصنعة، في مقابل ضعف واضح للصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية. كما يدل ذلك على محدودية اندماج الاقتصاد الجزائري في سلاسل القيمة العالمية، حيث تبقى مساهمته مقتصرة على مراحل إنتاجية منخفضة التعقيد.

وعليه، فإن محدودية تنويع الهيكل السلعي للصادرات، كما تعكسه الأرقام، تمثل أحد أبرز العوامل التي تفسر ضعف أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية، إذ لا يمكن تحقيق تنويع تصديري حقيقي دون تطوير قاعدة صناعية قادرة على رفع القيمة المضافة وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

الشكل رقم 03: تطور هيكل الصادرات السلعية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 03

III-4. مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي

تمثل مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي مؤشرًا رئيسيًا لقياس مدى تنويع الاقتصاد. ويمكن تحليلها وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الإجمالي المحلي الناتج	213.81	165.98	160	170.1	175.415	171.158	145.16	167	260	245	255
المحروقات خارج صادرات	2.81	2.05	1.78	1.93	2.83	2.07	1.91	2.0	5.8	5.0	4.5

المصدر: البنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس (2025).

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان جائحة كوفيد-19 ب اثرت شكل واضح على الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2020، حيث سجل الناتج المحلي الإلمي تراجعًا ملحوظًا، إذ انخفض بنسبة 6.1% مقارنة بسنة 2019، وفق بيانات البنك الدولي. ويأتي هذا التراجع في سياق مسار اقتصادي اتسم بالتباطؤ خلال السنوات السابقة، حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة (2014-2024) نحو 1.81% مسجلاً أعلى مستوى له سنة 2014 بنسبة 3.8%، قبل أن يبلغ أدنى مستوياته سنة 2020 مع تسجيل انكماش اقتصادي حاد قُدّر بحوالي 5.1%، نتيجة تراكم اختلالات اقتصادية دامت لعدة سنوات.

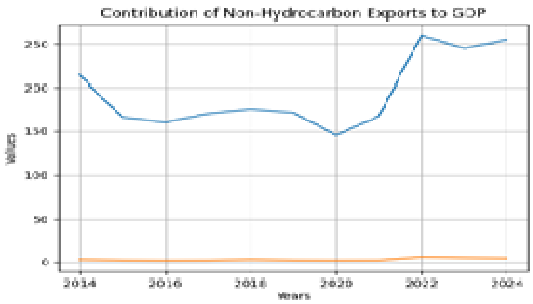
ولا يقتصر هذا التراجع على آثار الجائحة فقط، بل يتعداه إلى تداعياتها المزدوجة على كل من القطاعين النفطي وغير النفطي، حيث تأثرت الأنشطة الاقتصادية غير النفطية إجراءات الغلق وتراجع الطلب الداخلي، في حين شهد القطاع النفطي انخفاضًا ملحوظًا بفعل تراجع الطلب العالمي على الطاقة، إضافة إلى التزام الجزائر باتفاق "أوبك+" لخفض الإنتاج. وقد انعكس ذلك في تراجع إنتاج النفط الخام بنسبة 12% خلال سنة 2020، حيث انخفض من 1.022 مليون برميل يوميًا سنة 2019 إلى 897 ألف برميل يوميًا سنة 2020.

غير أن هذا المسار الانكماشي لم يستمر، إذ عرف الاقتصاد الجزائري ابتداءً من سنة 2021 مرحلة من التعافي التدريجي، مدفوعًا بتحسن أسعار المحروقات وعودة النشاط الاقتصادي العالمي. حيث عاد الناتج المحلي الإجمالي إلى تسجيل معدلات نمو إيجابية، مدعومة بانتعاش الطلب الخارجي على الطاقة، إلى جانب استئناف الأنشطة الاقتصادية بعد تخفيف القيود الصحية.

وقد تعزز هذا التعافي خلال سنتي 2022 و2023، نتيجة الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والغاز، مما انعكس إيجاباً على الإيرادات الخارجية وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، خاصة الميزان التجاري واحتياطات الصرف. كما ساهم تحسن أداء بعض القطاعات غير النفطية في دعم هذا الانتعاش، وإن كان بدرجة محدودة.

أما خلال سنة 2024، فقد اتسم الأداء الاقتصادي بنوع من الاستقرار النسبي، في ظل استمرار الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، رغم محاولات تنشيط القطاعات غير النفطية في إطار سياسات التنويع الاقتصادي. وبذلك، يمكن القول إن الاقتصاد الجزائري مر بثلاث مراحل أساسية خلال الفترة (2010–2024): مرحلة نمو نسبي قبل 2014، تلتها مرحلة تباطؤ وانكماش إلى غاية 2020ثم مرحلة تعاف تدريجي بعد الجائحة، غير أن هذا التعافي لا يزال هشاً، لارتباطه الوثيق بتقلبات السوق النفطية، وهو ما يبرز محدودية مساهمة القطاعات غير النفطية في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الشكل رقم 04: مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 04

III-5- تحليل العلاقة بين تحرير التجارة وترقية الصادرات خارج المحروقات

تُظهر المعطيات الإحصائية للفترة 2014-2024 أن سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر أفرزت نتائج متباينة، حيث ساهمت في تحسين بعض المؤشرات الظرفية للتجارة الخارجية دون أن تنجح في إحداث تحول هيكلي عميق في بنية الصادرات .فقد انخفضت الصادرات من 62.88 مليار دولار سنة 2014 إلى 23.80 مليار دولار سنة2020 ، أي بنسبة تفوق60% ، مما أدى إلى تسجيل عجز تجاري بلغ 17.06- مليار دولار سنة 2016 و 10.60-مليار دولار سنة2020 ، مع تراجع معدل التغطية إلى.64% ورغم التحسن المسجل بعد سنة2021 ، حيث ارتفعت الصادرات إلى 58.70 مليار دولار سنة2022 ، وتحول الميزان التجاري إلى فائض قدره 16.90 مليار دولار، إلا أن هذا التحسن يرتبطأساساً بارتفاع أسعار المحروقات وليس بترقية الصادرات خارج هذا القطاع. كماتُظهر البيانات أن الصادرات خارج المحروقات بقيت محدودة، حيث انتقلت من 2.81 مليار دولار سنة 2014 إلى 3.5 مليار دولار سنة 2024، ولم تتجاوز نسبتها 7% من إجمالي الصادرات، مما يعكس ضعف مساهمتها في تنويع الاقتصاد .ويؤكد الهيكل السلعي هيمنة المواد نصف المصنعة، في مقابل ضعف واضح للصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية.

أما من حيث العلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي، فقد بقيت مساهمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة، حيث لم تتجاوزنسباً هامشية رغم ارتفاع الناتج المحلي إلى 255 مليار دولار سنة2024 ، وهو ما يدل على استمرار الطابع الريعي للنمو الاقتصادي. وفي ضوء هذه النتائج، يمكن القول إن تحرير التجارة الخارجية نجحجزئياً في تحسين الإطار التنظيمي وتعزيز الاندماج في الأسواق الدولية، لكنه لم ينجح في إحداث تحول حقيقي في بنية الصادرات .كما أن العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، التي تمثل نحو 48% من التجارة الخارجية الجزائرية، كشفت استمرار نمط تبادل غير متكافئ قائم على تصدير المحروقات مقابل استيراد السلع المصنعة.

أما فيما يتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإنه يحملآثاراً مزدوجة؛ فمن جهة، قد يساهم في تحسين النفاذ إلى الأسواق وجذب الاستثمار، ومن جهة أخرى قد يؤدي إلى زيادة المنافسة على المؤسسات المحلية في ظل ضعف القاعدة الإنتاجية، مما قد يحد من قدرة الصادرات خارج المحروقات على التطور.

وعليه، فإن نجاح تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات يظلمحدوداً، ويتطلب دعمه بسياسات صناعية وإنتاجية فعالة، قادرة على تعزيز التنافسية وتنويع القاعدة التصديرية.

IV- الخلاصة :

في ضوء التحليل الإحصائي والاقتصادي المعتمد على معطيات الفترة (2014–2024)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تبرز بوضوح محدودية أثر سياسة **تحرير التجارة الخارجية** في تحقيق ترقية فعلية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

❖ **نتائج الدراسة:** وعليه، يمكن تقييم فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** وجود أثر إيجابي لتحرير التجارة الخارجية

✓**مقبولة جزئيًا** حيث ساهمت هذه السياسة في تحسين الإطار المؤسسي وتعزيز الاندماج في الأسواق الدولية، لكنها لم تُترجم إلى نتائج تصديرية قوية .

- **الفرضية الثانية:** مساهمة تحرير التجارة في زيادة الصادرات:

✓ **مقبولة بشكل محدود**سجلت الصادرات خارج المحروقات نموًا طفيفًا، لكنه ظل غير كافٍ لإحداث تحول اقتصادي .

- **الفرضية الثالثة:** وجود قيود تحد من فعالية التحرير

✓**مقبولة كليًا**، حيث أثبتت النتائج وجود قيود هيكلية، أبرزها ضعف القاعدة الإنتاجية، محدودية التنوع السلعي، وضعف التنافسية .

تتوافق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة ، حيث تؤكد أن تحرير التجارة الخارجية لم ينعكس بشكل فعلي على تنويع الصادرات في الاقتصادات الريعية .ففي هذا السياق، تنسجم نتائج الدراسة مع ما ذهب إليه Rodrik (2008) الذي أكد أن الانفتاح التجاري لا يؤدي تلقائيًا إلى تنويع الصادرات في غياب سياسات صناعية داعمة، كما تتوافق مع دراسة Cadot et al. (2013) التي أبرزت أن تنويع الصادرات يرتبط أساسًا بتطور القاعدة الإنتاجية وليس فقط بدرجة التحرير التجاري.

في الأخير يمكن القول أن محدودية أثر تحرير التجارة في الجزائر تعود إلى اختلالات هيكلية إنتاجية؛ مما يجعل التنويع الاقتصادي رهناً بإصلاح القطاعات الحقيقية وتطوير القدرة التنافسية، وليس مجرد الانفتاح التجاري الإجرائي.

– الإحالات والمراجع :

1. رشاد الحصار وآخرون(2000) ، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص.12.
2. عبد المجيد قدي (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص.249.
3. .LASARY (2005) ،Le commerce international à la portée de tous ،p.12.
4. جاسم محمد (2006)، التجارة الدولية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ص.125.
5. . عبد السلام (بدون سنة)، العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة: المكتبة المصرية، ص.77.
6. زينب حسين عوض الله (بدون سنة، الاقتصاد الدولي، ص.105.
7. باريك، مراد. (2014). التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي. مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
8. بن رابح، نوال، & جوبة، خيرة. (2019). دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة: دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، الجزائر.
9. Krugman, P., & Obstfeld, M. (2009). International Economics: Theory and Policy. Pearson, pp.45–78.
10. .8Melitz, M. (2003). Econometrica, 71(6), pp.1695–1725.
11. .Helpman, E., Melitz, M., & Yeaple, S. (2004). American Economic Review, 94(1), pp.300–316.
12. Hausmann, R., Hwang, J., & Rodrik, D. (2007). Journal of Economic Growth, 12(1), pp.1–25.
13. .Rodrik, D. (2008). World Bank Working Paper, pp.1–26.
14. .Sachs, J., & Warner, A. (1995). Brookings Papers, pp.1–118.
15. .Cadot, O., Carrère, C., & Strauss-Kahn, V. (2013). Journal of Economic Surveys, 27(4), pp.790–812.
16. World Bank (2024). https://data.worldbank.org
17. UNCTAD (2024). https://unctadstat.unctad.org
18. IMF (2023). https://www.imf.org
19. European Commission (2024). https://policy.trade.ec.europa.eu
20. Rodrik, D. (2008). Normalizing Industrial Policy. World Bank, Commissi
21. .Cadot, O., Carrère, C., & Strauss-Kahn, V. (2013). Trade Diversification, Income, and Growth:
22. What Do We Know? Journal of Economic Surveys, 27(4), 790–812.

23. Rodrik, D. (2008). Normalizing Industrial Policy. World Bank, Commission on Growth and Development Working Paper No. 3.

24. Cadot, O., Carrère, C., & Strauss-Kahn, V. (2013). Trade Diversification, Income, and Growth: What Do We Know? Journal of Economic Surveys, 27(4), 790–812.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

سمية شرفاوي (2026)، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، هل نجحت في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات؟ - دراسة تحليلية خلال الفترة (2014-2024) -، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 12 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 249-260.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ**رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**